قرار مجلس الأمن 1907 ضد اريتريا

حيثياته وخلفياته وإشكاليته وأبعاده

بقلم: د.احمد حسن دحلي

الجزء الثاني – الحلقة الثامنة

غزو أثيوبيا للصومال

إزاء انتشار شرارة " المحاكم الإسلامية " في هشيم المجتمع الصومالي برمته، غدت ترتعد فرائص النظام الأثيوبي الذي كان حتى الأمس القريب يتحدث عن على لسان رئيس وزرائه ملس زيناوي عن " حق أثيوبيا في الدفاع عن الذات "، ولكن الآية تغيرت جذريا بعدما سقطت مقديشو في يد " المحاكم الإسلامية "، فلم تعد السلطة في أديس أبابا تتحدث عن " الدفاع عن النفس " بقدر ما شرعت في بادئ الامر بالتلويح والتهديد بالتدخل العسكري المباشر في الصومال ليس للذود عن الذات وانما لحماية " الحكمة الفيدرالية الانتقالية " من السقوط في حالة تعرضها لهجوم عسكري مباغت من قبل قوات " تحالف المحاكم الإسلامية ". فصرح وزير الإعلام الأثيوبي، برهان هيلو، " لدينا مسؤولية الدفاع عن الحدود وعن الحكومة الصومالية. وسوف نسحقهم " [95] ويفهم من ذلك وفق ما أفادت وكالة الأنباء الكندية في 19 يوليو 2006 " بان أثيوبيا أعربت عن استعداداها لغزو الصومال " وسحق قوات " تحالف المحاكم الإسلامية ".

وانتهزت الحكومة الأثيوبية تطورات الأوضاع في الساحة الصومالية التي غدت تهدد ما تعتبره مصالحها الأمنية القومية والإستراتيجية، واستغلت الأخطاء القاتلة التي ارتكبتها " المحاكم الإسلامية " بإطلاق تهديدات ضد أثيوبيا، ورفع شعارات سياسية ـ دينية غير واقعية، وعجزها في ترتيب شؤونها الداخلية، وفتح جبهة مع الشعب الصومالي باتخاذ إجراءات غير مدروسة منها مسألة منع القات والتدخين والسينما. فبعد مبادرتها بإرسال

تعزيزات عسكرية لحماية الحكومة الاتحادية الانتقالية في بيدوا، دخلت في مواجهة عسكرية مباشرة مع قوات " المحاكم الإسلامية " واستولت في 28 ديسمبر 2006على العاصمة الصومالية مقديشو، قبل ان تحكم احتلالها للصومال بسيطرتها على مدينة/ميناء كيسمايو بجنوب البلاد . وهكذا انتقلت الحكومة الفيدرالية الانتقالية من بيدوا الى مقديشو على ظهر الدبابات الأثيوبية هذا مما جردها مما تبقى لديها من مصداقية لدى المواطن الصومالي الذي ذاق الآمرين على يد القوات الأثيوبية التي ارتكبت جرائم بشعة بحق الصومال والصوماليين.
وقال نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السابق في الحكومة الفيدرالية الصومالية، حسين عيديد ، " ان القوات الأثيوبية ارتكبت إبادة جماعية في مقديشو " وقدم استقالته وتوجه الى اريتريا، في حين ان رئيس البرلمان شريف حسن شيخ احمد لم يستطع تحمل ما حدث ، فغادر البلاد برفقة زهاء أربعين برلمانيا والتحق بصفوف القوى المطالبة بإعادة تحرير الصومال التي عقدت مؤتمرها التأسيسي في عام 2007 في العاصمة الاريترية اسمرا.

مؤتمر اسمرا 2007

عقدت القوى السياسية الصومالية الرافضة والمقاومة للغزو الأثيوبي ممثلة في مؤتمر اسمرا " المحاكم الإسلامية " ووزراء سابقين في" الحكومة الفيدرالية الانتقالية " ورئيس البرلمان بصحبة أربعين برلمانيين، وممثلين عن المجتمع المدني ...الخ مؤتمرا في 6 سبتمبر 2007 بالعاصمة الاريترية اسمرا. وتمخض عن المؤتمر تشكيل " تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال" برئاسة شيخ شريف شيخ احمد وأسندت رئاسة المجلس التنفيذي الى شريف حسن شيخ ادم.
وخرج المؤتمرون بعدة قرارات وردت في بيانهم الختامي الصادر في 14 سبتمبر 2007 في اسمرا. وفيما يلي أبرز تلك القرارات :
1 ـ بات الصومال ضحية غزو إثيوبي مدعوم من الإدارة الأمريكية.
2 ـ ارتكبت القوات الأثيوبية في الصومال جرائم لا نظير لها ضد الشعب الصومالي، ودمرت مقديشو العاصمة بصورة متعمدة، وشردت مئات الآلاف من الأبرياء.
3 ـ تحرير الصومال واجب كل صومالي.
4 ـ لا مفاوضات مع الحكومة الفيدرالية الانتقالية قبل خروج القوات الأثيوبية الغازية من الصومال.
5 ـ على القوات الأوغندية الخروج من الصومال.
6 ـ على الحكومة الكينية الكف عن التعاون مع المحتل الأثيوبي، ووضع حد لاعتقال الصوماليين من دون ذنب أو مبرر.
7 ـ مطالبة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي بإدانة الغزو الأثيوبي للصومال.
8 ـ مناشدة مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات المناسبة ضد أثيوبيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
9 ـ حث الإدارة الأمريكية على تغيير سياستها المناهضة للصومال.

10 ـ " تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال " ليس تنظيما إرهابيا، وان ذريعة محاربة الإرهاب غدت غطاء للغزو غير القانوني للصومال وللحيلولة دون قيام دولة صومالية حرة وموحدة ومزدهرة تعيش في سلام مع جيرانها.[96]

وهكذا أعادت القوى السياسية الصومالية المعارضة لـ " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " المتواطئة مع الغازي الأثيوبي ، ترتيب وتنظيم صفوفها، واستطاعت في تأليب الرأي العام الصومالي ضد هما، وتوجيه ضربات سياسية ومعنوية وعسكرية الى قوات حكومة الرئيس عبد الله يوسف والى الوحدات الإثيوبية على حد السواء.

انهيار حكومة الرئيس عبد الله يوسف

الحكومة الأثيوبية التي كانت تعتقد بان غزو الصومال لا يعدو ان يكون نزهة ، وجدت نفسها تغرق تدريجيا في مستنقع بلا مخرج، ولم تعد قواتها تتحمل الضاربات المؤلمة التي تتعرض لها من دون توقف او هوادة من قبل فصائل المقاومة الصومالية في مقديشو وفي جميع مدن وقرى الصومال التي رابطت فيها. ومع مرور الأيام لم تستطع أثيوبيا تحمل عبء " الحكومة الفيدرالية الصومالية " . وتصاعدت وبصورة متزامنة مع ارتفاع حدة المقاومة المسلحة، وموجة غضب واشمئزاز الشارع الصومالي من حكومة الرئيس عبد الله يوسف التي كانت تحتمي وتستقوي بالجيش الأثيوبي، ووتيرة الكراهية والعداء للإدارة الأمريكية الداعمة للغزو الأثيوبي، الذي عبد طريق انتقال حكومة عبد الله يوسف من مدينة بيدوا الى مقديشو.

وتأسيسا على هذه المعطيات وتلك التطورات على الساحة السياسية والعسكرية الصومالية، سعت الإدارة الأمريكية للعثور على مخرج يحفظ لها ما يمكن الحفاظ عليه مما تعتبره مصالحها الجيو إستراتيجية في الصومال، وللحفاظ أيضا على ما تبقى من ماء وجه اللاعب الأثيوبي الذي أدى دوره كاملا ووفق ما تم تفصيله له، غير عابئ بالعواقب الكارثية التي ستترتب على غزو دولة مجاورة تاريخها المشترك معها حافل بمخزون من العداء والكراهية والمرارات والجروح التي لم ولن تندمل على الأقل في المستقبل المنظور.

4 ـ حكومة شريف شيخ احمد 2009 ـ

قبل سقوط حكومة عبد الله يوسف، وبغية إنقاذ القوات الأثيوبية المحاصرة في مقديشو، ولقطع الطريق على وقوع الصومال تحت سلطة إسلامية أو اسلاموية تكون خارج سيطرة كل من واشنطن وأديس أبابا، عملت عدة جهات صومالية وإقليمية عربية وغربية بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية على اختراق " تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال " الذي تأسس عام 2007 في اريتريا، وتم احتواء رئيس " التحالف " ، شيخ شريف شيخ أحمد، ورئيس مجلسه التنفيذي، شريف حسن شيخ ادم، وعدد من أعضائه، ثم تم ترتيب مؤتمر جيبوتي في عام 2008 تحت شعار فضفاض ومموه ألا وهو " ألمصالحة " بين " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " والجناح المنسلخ من " تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال ". ولا غرابة اذا ما

حرص الطرف الأمريكي على تولي شريف شيخ احمد رئاسة الصومال ضد رغبة العقيد عبد الله يوسف، وذلك بهدف تفجير الصراعات والتناقضات في الحركة المقاومة الصومالية بتياراتها الإسلامية والاسلاموية، ولاستغلال رصيد شريف شيخ احمد لدى الشارع الصومالي، والذي اكتسبه حينما كان زعيما لـ " المحاكم الإسلامية " التي كانت واشنطن تتهمها بوجود علاقة بينها وبين بعض العناصر الإرهابية وتنظيم " القاعدة ". ولكن اليوم تغيرت الآية، فبات شيخ شريف يعتبر في نظر واشنطن زعيما إسلاميا معتدلا. وهذا لدليل ناطق، على إن مفهوم الإرهاب لدى الإدارة الأمريكية لا يخضع لمعايير علمية دقيقة، بقدر ما تحدده وبما يخدم مصالحها الأمنية القومية بأبعادها الجيو ـ إستراتيجية والسياسية والاقتصادية، وذلك بإسقاطه على من تريد ورفعه عما تريد من دون حرج وبلا مبرر . ولذا فلا دهشة أو اندهاش اذا ما تعاملت مع ذلك المفهوم المعقد على مزاجها وكيفما يحلو لها، فما كانت بالأمس تعتبره إرهابيا يتحول وبسرعة البرق الى زعيم وطني والعكس بالعكس أيضا. وهذا تحصيل حاصل لدى عقلية تقوم على منطق لا تحكمها الحكمة السياسية، ولا الشروط المنطقية، ولا المعايير الأخلاقية، بقدر ما تتقاذفها موجات وعواصف الحسابات الماكيافيلية.

وتأسيسا على ذلك، عقد في جيبوتي من 31 مايو الى 9 يونيو 2008 مؤتمر" مصالحة " بين " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " وبين جناح شريف شيخ احمد المنشق عن " تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال " بإشراف الإدارة الأمريكية والحكومة الأثيوبية وحضور ومشاركة مراقبين من فرنسا وبريطانيا والسعودية وجيبوتي والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي. وخرج المؤتمر باتفاق نص على:

1 ـ إيجاد حل سياسي يكفل سلاما دائما.
2 ـ تفادي الفراغ الأمني.
3 ـ تسهيل حماية السكان.
4 ـ تقديم المساعدات الإنسانية.
5 ـ التأكيد على كرامة وسيادة ووحدة أراضي الصومال.
6 ـ وقف إطلاق النار في غضون شهر.[97]

ولكن إعداد سيناريو جديد لفيلم قديم في خشبة هوليود شيء، والتعامل مع معطيات وتحولات أحداث الصومال على ارض الواقع شيء آخر، بدليل ان اتفاق جيبوتي وإن توج بانتخاب شريف شيخ احمد رئيسا لـ " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " في 31 يناير 2009، الى انه اخفق في إحلال السلام في الصومال، وكيف يمكن ان يتأتى ذلك والحكومة نفسها غير قادرة على حماية ذاتها في القصر الرئاسي وفي بعض شوارع مقديشو التي تسيطر عليها بصورة متقطعة عبر القوات الأوغندية والبوروندية التي ترتكب جرائم بشعة ضد الصوماليين لمجرد تعرضها لضربات موجعة من المقاومة الصومالية أو لدى وقوع بعض وحداتها في كمين عندما تخاطر بالحركة خارج معسكراتها الحصينة. وبعد هذا وذاك، لا عجب إذا ما فقدت حكومة شيخ شريف بصيص الأمل الذي بعثته لدى القلة القليلة من الصوماليين الذين تفاءلوا خيرا ساعة قيامها لإخراجهم وبلدهم من جحيم الأزمة الطاحنة التي يتخبطون في أحشائها منذ حوالي عقدين كاملين. وان الدول المانحة والأمم المتحدة لم تعد تثق فيها بدليل تقرير " فريق رصد الصومال و إرتريا ".

تقرير " فريق الرصد "

ففي تقرير مفصل رفعه " فريق الرصد" الى مجلس الامن في 10 مارس 2010 جاء فيه:
1 ـ الحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية ضعيفة مقارنة بحركة " الشباب ".
2 ـ لا توجد بنية أساسية للجهاز الأمني لعدم وجود التزام سياسي من قبل القيادة.
3 ـ رغم الدعم والتدريب والأجنبي لقوات الأمن الحكومية الصومالية فإنها لا زالت غير فعالة وغير منظمة وفاسدة وعلى كل المستويات القيادية والوحدات لدرجة إنها تبيع الأسلحة الى أعدائها.
4 ـ الدعم الخارجي للحكومة الفيدرالية الانتقالية الذي يتدفق على الحكومة الفيدرالية الانتقالية من أسلحة وذخائر ومعدات ومهارات غدت تذهب الى مجموعات المعارضة المسلحة.
5 ـ إن 80 في المائة من الصوماليين الذين نالوا التدريب هربوا بأسلحتهم وذخائرهم وزيهم. [98]

وفي محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وبتدخل أثيوبي مباشر مدعوم من الإدارة الأمريكية تم إبرام اتفاق بين الحكومة الفيدرالية الانتقالية والفصيل الصوفي " أهل السنة والجماعة " المحسوب على أثيوبيا، في أديس أبابا في 13 مارس 2010. وهذا الاتفاق اقر اتفاق المبادئ الموقع بين الطرفين في 19 فبراير 2010 والناص على حصول " أهل السنة والجماعة " على خمسة حقائب وزارية مهمة نذكر منها الخارجية والداخلية والدفاع والمالية،[99] هذا بجانب تواجد عناصره في الجهاز الأمني وإحكام سيطرته على الجيش بحكم تفوقه العسكري على القوات الحكومية التي قال عنها " فريق الرصد " " غير فعالة وغير منظمة وفاسدة" .[100] وان فصيل " أهل السنة والجماعة الذي تأسس في عام 1991 لم يظهر كقوى حقيقية في الساحة الصومالية إلا في عام 2009 وذلك على اثر حصوله على مساعدات عسكرية ومالية وفنية مباشرة من الحكومة الأثيوبية التي لا تثق في حكومة شيخ شريف شيخ احمد بما فيه الكفاية. وذكر " فريق الرصد " في نفس تقريره عن الصومال " بان في أغسطس 2009، قامت القوات الأثيوبية بعمليات مشتركة مع " أهل السنة والجماعة " ضد " الشباب " لترجيح كفته.

استفحال أزمة حكومة شيخ شريف

زخرت حكومة شيخ شريف شيخ احمد التي ولدت ولادة قيصرية في جيبوتي برعاية بعض الدول الإقليمية والغربية والمنظمات القارية والإقليمية والدولية، بجملة تناقضات بنيوية تحوول دون نهوضها بدور فعال في معالجة أسباب وتداعيات الأزمة الصومالية أهمها:
1 ـ طبقت الحكومة أجندة سياسية مفروضة عليها من الخارج، ولا سيما من الإدارة الأمريكية والحكومة الأثيوبية وقوى أخرى إقليمية وغير إقليمية.
2 ـ تركيبة الحكومة من قوى موالية للرئيس السابق عبدا الله يوسف وأخرى داعمة لشيخ شريف شيخ احمد وأجندتهما السياسية المختلفة من ناحية، وتناقضات المجموعتين الداخلية، شلا دور الحكومة منذ ولادتها غير الطبيعية.

3 ـ لم تنل حكومة شيخ شريف الدعم الشعبي الصومالي المنشود لكونها فرضت على الصومال من الخارج وأستمرت بطريقة أو أخرى بحماية خارجية، أي بقوات أوغندية وبوروندية.
4 ـ الحكومة الأثيوبية لم تكن في جناح شيخ شريف و كان لها بعض الشكوك في جناح العقيد عبد الله يوسف، تبنت " أهل السنة والجماعة " التي غدت آنذاك تستحوذ على مواقع محورية في السلطة، هذا مما أثار غضب وحفيظة عناصر شيخ شريف والعقيد يوسف على حد السواء.
5 ـ استشراء الفساد السياسي والإداري والاقتصادي في كل مرافق الحكومة قوض أعمدتها من الداخل وألب عليها الرأي العام في مقديشو وغيرها من المدن الصومالية.
6 ـ في شهر مايو 2010 اشتعلت أزمة حادة بين ترويكا السلطة السياسية ممثلة في رئيس الدولة شيخ شريف شيخ احمد ورئيس الوزراء عبد الرشيد علي شرماركي ورئيس البرلمان السابق ادم مادوبي، وذلك عندما سحب البرلمان الثقة عن رئيسه في مايو 2010 لانتهاء ولايته منذ سبعة أشهر قرر ادم مادوبي تفجير أزمة باتخاذ قرار إقالة رئيس الوزراء ، ووجد دعما من رئيس الدولة، ولكن رئيس الوزراء شرماركي رفض قرار إقالته سواء من قبل رئيس البرلمان أو من طرف رئيس الدولة بحجة ان تصرفهما يعتبر مخالفا للدستور الصومالي الذي ينص على ان البرلمان وحده هو المخول على حجب الثقة عنه وإقالته.[101]. وتراجع رئيس الدولة عن قراره، وبقى رئيس الوزراء في موقعه، واجبر رئيس البرلمان لترك موقعه لخصمه اللدود شريف حسن شيخ احمد الذي استقال عن رئاسة البرلمان على اثر الغزو الأثيوبي للصومال في ديسمبر 2006، وخلفه ادم مادوبي في المنصب ابن فترة الاحتلال الأثيوبي للبلاد، وهذا يفسر ذاك.
7 ـ لم يعد أعضاء البرلمان يثقون في الحكومة ولا في مستقبلها بل إنهم باتوا يخشون على حياتهم في مقديشو، لدرجة ان نصف أعضاء البرلمان غادروا في مطلع عام 2010 العاصمة الصومالية، هذا مما دفع نائب رئيس البرلمان محمد عمر طلحة بتهديد أعضاء البرلمان بـ " اتخاذ إجراءات تأديبية ضدهم ما لم يعودوا خلال أسبوعين" [102] الى مقديشو وقفا لما ورد في موقع " المختصر " اليكتروني في 26 يناير 2010.
8 ـ بدأت عملية الاستقالة الجماعية للوزراء تكشف وبجلاء استفحال الأزمة الحكومية الصومالية، ففي 10 يونيو 2010 استقال أربعة وزراء صوماليين من الحكومة وهم وزير الدولة لشؤون الدفاع، يوسف محمد سياد اندعادي، ووزير العلاقات الخارجية، عبد الرحمن عبد الشكور،ووزير الدولة في قصر الرئاسة، حسن معلم محمود، ووزير الثقافة والتعليم العالي، محمد عبد الله اومار (103). وصرح وزير العلاقات الدولية عقب استقالته من منصبه " فشل الرئيس ـ شيخ شريف شيخ احمد ـ في احتواء الخلافات داخل البرلمان حتى وقعت رئاسته بيد أشخاص فاسدين. ان الحكومة الصومالية تفتقر الى إدارة فاعلة. و لا اعتقد ان في إمكان المجتمع الدولي إصلاح هذا النظام الحالي. انه فشل في كل شيء" [104]
9 ـ قوات " حركة الشباب المجاهدين ووحدات الحزب الإسلامي " شرعت وقتذاك بتضييق الحبال حول عنق حكومة شيخ شريف في مقديشو في الوقت الذي بدأت التناقضات تندلع أكثر فأكثر بين صفوف قواتها وتأخذ شكل المجابهة المسلحة كما حصل في 12 يونيو 2010 في مقديشو.

الحركة الإسلامية والاسلاموية في الصومال

من الخطأ الفادح اعتبار المعارضة الصومالية الإسلامية والاسلاموية المسلحة كتلة واحدة وموحدة تدور حول جاذبية او مدار تنظيم " القاعدة " الذي بات بدوره بمثابة قميص عثمان بغية تمرير سياسات رعناء وتبرير ما لا يبرر. فهي أرحب واعقد من أن تختزل في " حركة الشباب المجاهدين " وفي " الحزب الإسلامي " أو من ان تشخصن في احد قادتها مثل حسن طاهر عويس أو في محمد عبدي غوداني. ففي الصومال يوجد ثلاثة عشر تيارا إسلاميا واسلامويا وهى : " جماعة التجمع الإسلامي، وجماعة الشباب المجاهدين، والمحاكم الإسلامية في الصومال، والتحالف من اجل إعادة تحرير الصومال، وجماعة الاعتصام بالكتاب والسنة السلفية، وحركة الإصلاح في القرن الأفريقي، والجبهة الإسلامية الصومالية، والحزب الإسلامي، ورابطة العلماء الصوماليين، والتكفير والهجرة في الصومال، وجماعة التبليغ والدعوة، وتنظيم اهل السنة والجماعة، والطرق الصوفية في الصومال"[105]. وهذه التيارات الإسلامية الصومالية توجد بين شد وجذب ليس بين الاعتدال والوسطية والتطرف والتصوف وحسب، بل ان الحسابات الاثنية والجهوية والقبلية تلعب هي الأخرى لعبتها في الحسابات الصومالية الي غدت ومنذ زهاء عقدين محكومة والى حد بمنطق الاحتماء والإستقواء بالبطون والعشيرة والقبيلة والإقليم والوحدة الاثنية بصرف النظر عن تداخل أو تقاطع أو تناطح العقائد والأيديولوجيات الدينية و الدنيوية.

وأيا كان الأمر، وان تطورات الأحداث في الصومال كشفت عن إخفاق الحكومة الفيدرالية الانتقالية، في استيعاب دروس التجارب الدموية والمدمرة التي عصفت بالصومال منذ حوالي عقدين، وسعت لتصفية عسكرية للقوى المعارضة لها، فبعد ما كانت تهدد وتتوعد بشن هجوم كاسح على معاقل تلك القوى، فأندلعت في مطلع مارس 2010 مواجهات عسكرية ساخنة بين القوات الحكومية المدعومة من قبل وحدات حفظ السلام الأفريقية والقوات المناوئة لها. ولقد كشفت جريدة نيويورك تايمس بان " الولايات المتحدة الأمريكية تساعد الحكومة الصومالية في خطتها لاستعادة السيطرة على العاصمة . " [106] وقال مساعد وزيرة الخارجية للشؤون الأفريقية، جوني كارسون، متحدثا عن القتال في مقديشو لنفس الجريدة الأمريكية " هذا ليس هجوما أمريكيا، ولا توجد قوات أمريكية على الأرض، ولكن يمكن حدوث تدخل عبر شن غارات جوية وعمليات خاصة." [107] ومن طرفه لم يتردد الرئيس الصومالي السابق ، شريف شيخ احمد، ان يقبل اليد الأمريكية التي لدغته وأخرجته من مقديشو في نهاية ديسمبر 2006 وأجبرته على اللجوء الى اريتريا، بتصريحه في مؤتمر صحفي عقده في لندن في 9 مارس 2010، بعد لقائه مع رئيس وزراء بريطانيا غوردن براون، قال فيه " " نرحب بالدعم العسكري الجوي للولايات المتحدة لانه سيساعدنا على مد سيطرتنا على مناطق في مقديشو " [108] وهذا ليس بالموقف الغريب او الفريد في شيخ شريف شيخ احمد الذي كان وبالأمس القريب وبعده حصوله على ملجأ في اسمرا كان يشيد ويمدح إريتريا وها هو اليوم يدين ويقدح إريتريا. ومع مرور الأيام وتطور الأحداث تجلى بان مواقف شيخ شريف تتغير كالحرباء حسب مواقعه!

مصائب قوم عند قوم فوائد

الأطراف الدولية التي ساهمت في إشعال الأزمة الصومالية والتي مازالت تلعب دورا كبيرا في إذكاء نار حروبها الأهلية المحرقة للأخضر واليابس، تتهافت في استغلال الثروات المعدنية والثروة السمكية و لم ولا تتردد في تحويل السواحل الصومالية الى مقبرة جماعية لنفاياتها النووية والكيميائية، ورب قائل يقول وربما هذا يفسر ذاك. صحيح ان الاهتمام الدولي بالصومال والى حد كبير، للأسف لشديد، ليس هو من باب الحرص على الشعب الصومالي ووحدته ولا من زاوية الحفاظ على سيادته وحماية ثروته، بحكم ان الأحداث أثبتت بان العكس هو الصحيح وبصورة قاطعة مانعة على حد تعبير المناطقة. فهناك تقارير تفيد بان عدد من شركات النفط الأمريكية مهتمة بالصومال قبل وبعد سقوط نظام الجنرال محمد سياد بري وسنعود الى هذا الأمر لدى تطرقنا لسياسة الأمريكية في الصومال. علما ان شركات النفط الأمريكية ليست الوحيدة المهتمة بالصومال، فجريدة " الشرق الأوسط " كشفت بان شركة النفط والغاز " سي.ان.او.او سي " وشركة النفط والغاز " سي. أي. او.جي " الصينيتين أبرمتا اتفاقا مع " الحكومة الفيدرالية الانتقالية "الصومالية ونالتا بموجه حق التنقيب والاستكشاف في إقليم مودوق وفي بعض أجزاء الصومال ."[109] ومن طرفه أكد موقع " الصومال اليوم " بان شركة " افريكان اويل " الكندية وشركة رينغ ريسورس الاسترالية وقعتا عقدا للتنقيب عن البترول والمعادن الأخرى في الصومال.[110] واستنادا على ما ورد جريدة " الاهرام فان " الأمين العام للأمم المتحدة بن كي مون الذي أصر على عدم إرسال قوات حفظ السلام في مقديشو خشية تعرض الجنود الاميين للقتل على أيدي الجماعة المناوئة للحكومة الانتقالية، على عكس ذلك وقعت الأمم المتحدة والحكومة النرويجية مذكرة تفاهم للتنقيب عن البترول أمام السواحل الصومالية مع ممثلي الحكومة الانتقالية الصومالية ".[111] فيا لها من مفارقة وياله من تناقض.

والى ذلك، أفادت تقارير دولية عديدة بان سفن صيد الأسماك الآسيوية والعربية والغربية تنهب ثروات الصومال البحرية ، ولا سيما التونا وسمك الرنجة وسمك السيف والجمبري وسواها، من دون حسيب وبلا رقيب. وتقدر تلك الثروات الصومالية السمكية المسروقة بحوالي 300 مليون دولارا سنويا، مستخدمة كل السبل غير الشرعية في عملية الصيد منها استخدام شبكات صيد ذات الفتحات الصغيرة، ونظام الإضاءة الساطعة والكاشفة، والمتفجرات في أعماق البحر...الخ. ويذكر بان المبعوث الخاص للأمم المتحدة السابق في الصومال، احمد ولد عبد الله أطلق صرخة إنذار للفت أنظار المجتمع الدولي بقوله ان " عملية الصيد غير الشرعية وبطرق غير شرعية " في السواحل الصومالية من قبل " الدول الأوروبية والآسيوية " [112] حسبما جاء في وكالة الأنباء الفرنسية،" أي .اف.بي "، ولكن من دون طائل. فعملية نهب خيرات الصومال البحرية تسير على قدم وساق أمام مرآي ومسمع الأمم المتحدة. ولكن ما ألعمل إذا كانت الأمم المتحدة تنأى بنفسها عن إرسال قوات حفظ السلام الى الصومال بحجة لا يوجد في الصومال سلام حتى يتم إرسال قوات دولية للحفاظ عليه ، ولكنها وبالمقابل لا تتردد في تقديم الغطاء ألاممي لشركات صيد الأسماك الحكومية حق الصيد في السواحل الصومالية، وذلك بذريعة موافقة " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " الصومالية التي لا تستطيع حماية مقر رئاستها في قلب العاصمة مقديشو، فكيف يمكنها مراقبة ما يجري في سواحلها تمتد لما يربو على 3000 كلم؟!

ولم يقتصر الأمر عند نهب ثروات الصومال المعدنية والبحرية، بل الشركات الأوروبية شرعت في تحويل السواحل الصومالية الى مزبلة لنفاياتها النووية والكيميائية، وذلك لان وحسبما يؤكد برامج الأمم المتحدة للبيئة بان عملية التخلص من طن واحد من النفايات في أوروبا تكلف 250 دولارا، بينما ذلك لا يكلف أكثر من دولارين ونصف الدور في الصومال، وعليه فلا غرو إذا ما تسابقت السفن الأوروبية في تفريغ موادها السامة على طول امتداد الشواطئ الصومالية في المحيط الهندي غير عابئة بالأضرار البالغة الناجمة عنها للإنسان الصومالي خاصة وللبيئة في هذا الجزء من المعمورة. وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الجريمة النكراء بحق الصومال والصوماليين تفشي العديد من الأمراض الجلدية والمعدية والسرطانية، وتقلص نسبة الأسماك في السواحل الصومالية، وعجز الصيادين في توفير القوت اليومي لأسرهم. ففي ظل هذا المناخ المشحون بنهب الثروة البحرية الصومالية وتجريد الصيادين من مصادر رزقهم، وإشاعة الأمراض بين المواطنين وتلويث المياه، ظهرت ولأول مرة في الصومال ما عرفت عالميا بظاهرة القرصنة البحرية. وغريب أمر هذا العالم الذي يستغرب من بروز تلك الظاهرة واستفحالها بصورة قياسية للغاية لدرجة ان عملية الإبحار عبر مضيق باب المندب ومضيق هرمز ورأس الرجاء الصالح الى سائر دول القارات الست غدت محفوفة بمخاطرة جمة، ويمكن تصور العواقب المترتبة على ذلك، إذا علمنا بان 20 في المائة من بترول العالم يسلك هذا الطريق الذي تحول فجأة خارج السيطرة، ومفتوحا أمام القراصنة. ولقد أخذت ظاهرة القرصنة بعدا خطيرا عندما تم في 25 سبتمبر 2008 بخطف سفينة " فينا " الأوكرانية وعلى متنها مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة من بينها 33 دبابة روسية الصنع، وسقوط الباخرة السعودية " سيريوس ستار " والتي كانت تحمل مليونين برميل نفط تبلغ قيمته 100 مليون دولارا ، في أيدي القراصنة.

من هم هؤلاء القراصنة؟

قبل إطلاق صرخة الذئب الذئب، والتهافت على إصدار الاتهامات الجاهزة والأحكام المعدة سلفا مع سابق إصرار وترصد، ينبغي تعريف القرصنة، ثم الحكم بعد ذلك ما إذا كان التعريف المحدد ينسحب على الصوماليين الذين يوقفون السفن ويجبرونها على الرسو في بعض مرافئي البلاد، وذلك تفاديا لوضع العربة أمام الحصان. عرفت المادة 15 من اتفاقية جنيف لقانون البحار لعام 1958 والمادة 101 من اتفاقية قانون البحار لعام 1982، بان القرصنة البحرية تطلق على عمل عدائي يقع خارج المياه الإقليمية لأي دولة، أي في المنطقة المعروفة بأعالي البحار بهدف الحصول على فائدة شخصية وليس بغرض تحقيق أهداف سياسية، ولا يحق لأي قوة دولية ان تتعقب القراصنة داخل المياه الإقليمية لأي دولة، وبغية الالتفاف على تلكما الاتفاقيتين الدوليتين تقدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بطلب الى مجلس الأمن لإصدار قرار يسمح لهم بمطاردة القراصنة في عمق المياه الإقليمية الصومالية. وان مجلس الأمن وقبل دراسة حقيقة وأبعاد ظاهرة القرصنة بادر في 2 يونيو2008 بإصدار القرار رقم 1816 معبدا الطريق لخرق وانتهاك القوات الدولية البحرية للمياه الإقليمية الصومالية. فنصت المادة 7 من القرار على السماح للقوات البحرية الدولية بـ

" دخول المياه الإقليمية للصومال بغرض قمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر ... واستخدام جميع الوسائل اللازمة داخل المياه الإقليمية للصومال."(113)

وفي محاولة جريئة لفهم حقيقة ما يجري في الصومال، و بعيدا عما تتناقله معظم وسائل الإعلام من معلومات مغلوطة أو مفبركة، اعد صحفي جريدة " الاندبيندنت " جوهان هاري تقريرا في 4 يناير 2009 بعنوان " كذب عليكم بخصوص القرصنة في الصومال " جاء فيه " ان معظم الصوماليين الذين يعترضون سبيل السفن في السواحل الصومالية يطلقون على انسفهم خفر السواحل لكونهم يريدون حماية ثروتهم السمكية من النهب ومياههم الإقليمية من التلوث، وان 70 في المائة من الشعب الصومالي يعتبر ما يقومون به شكلا من أشكال الدفاع الوطني. ولكن هناك أيضا قلة قليلة تصطاد في المياه العكر وتقوم بأعمال القرصنة لأغراض مادية لا علاقة لها بالحسابات الوطنية الصومالية ". (114)

والملفت للنظر، بان وسائل الإعلام العالمية التي استرسلت في الحديث عن ظاهرة القرصنة في السواحل الصومالية منجرفة وراء الموجة السائدة والرائجة، ومنصاعة للخطاب الرسمي لحكوماتها، ومتفادية وبصورة مستفزة لذكاء الآخرين، لم تر أهمية الحديث عن أسباب تلك الظاهرة ، وعن انتهاك سفن الصيد الشرقية والغربية للمياه الإقليمية الصومالية، وعن تحويل بعض الشركات الغربية مياه الصومال الى مقبرة حية لنفايات مستشفياتها ومصانعها النووية والكيميائية. ولكي تكتمل حلقات المأساة الصومالية، استغلت الدول الغربية والشرقية الكبرى ظاهرة عملية خطف السفن في المياه الإقليمية الصومالية وقرار مجلس الأمن رقم 1816، لكي ترسل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين والهند بأساطيلها البحرية الى المحيط الهندي، وتحديدا الى مياه الصومال ومحيطه بحجة حماية سفن صيدها وسفن نقل نفطها وبقية صادراتها وارداتها، ولكن ان الهدف الحقيقي وراء هذه المسرحية لا يمكنه ان ينطلي على احد، فغاية تلك الدول المعنية ضمن غايات أخرى، هي تثبيت حضورها في موقع استراتيجي حساس يعتبر حلقة وصل بين قناة السويس شمالا ورأس الرجاء الصالح جنوبا ومضيق هرمز شرقا ومضيق باب المندب غربا.

هذه هي وباقتضاب شديد عناصر الأزمة الصومالية الشديدة التعقيد والتركيب بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، وعليه وبناء على حصيلة هذه المعطيات فان اتهام اريتريا بزعزعة امن واستقرار الصومال بدعم " حركة الشباب المجاهدين " من قبل مجلس الأمن من دون تقديم دلائل الملموسة ومعلومات موثقة ، وتهافته في اصدار قراره رقم 1907 في 23 ديسمبر 2009، وفرض جملة عقوبات جائرة عليها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يدل وبشكل صارخ بان اريتريا لم يكن لها أي ضلع في جذور الأزمة الصومالية ولا في تطورها ولا في تداعياتها، وكل ما في الأمر ان الإدارة الأمريكية التي وجدت نفسها عاجزة في فرض:

1 ـ " مجلس المصالحة والتجديد الصومالي " في عام 2001.
2 ـ " تحالف إرساء السلام ومكافحة الإرهاب " في عام 2006.
3 ـ حكومة عبدا لله يوسف 2004 ـ 2008.
4 ـ حكومة شيخ شريف شيخ احمد 2009.

هذا مما أصاب واشنطن بإحباط مثبط للعزيمة. وإذ ذاك، وعوضا عن مراجعة مواقفها حيال الأزمة الصومالية بصورة نقدية صارمة، اختارت الإدارة الأمريكية ان تبرر أسباب فشل كل تدخلاتها في الصومال، فأسقطت خيباتها واحباطاتها في الصومال على اريتريا جاعلة منها كبش فداء نموذجي لرفضها للحلول الانتقائية والإقصائية والترقيعية، ولجأت الى مجلس الأمن وأصدرت من خلاله قرار فرض العقوبات على اريتريا، عبر عملية مكوكية قامت بها مندوبة واشنطن السابقة في الأمم المتحدة، السفيرة سوزان رايس، بدعم من بقية الدول الأعضاء في مجلس الأمن، باستثناء المندوب الليبي الذي لم يرضخ للضغوطات الأمريكية و صوت ضد القرار كما تم التنويه في حلقة سابقة.

وعلاوة على ذلك، تهدف الإدارة الأمريكية من خلال تمرير القرار 1907 عبر مجلس الأمن فرض حصار خارجي مطبق على اريتريا ومحاصرتها سياسيا واقتصاديا وزعزعة أمنها الداخلي، قبل إدراجها في قائمة الدول " الفاشلة " كمقدمة للتدخل في شؤونها الداخلية وصياغة مستقبلها وبما يخدم مصالحها الجيو ـ إستراتيجية والسياسية والاقتصادية والأمنية في هذا الجزء من القارة الأفريقية والبحر الأحمر. ولا نحتاج الى الذهاب بعيدا للدلالة العملية على ما رمينا إليه، فأمامنا، وتحديدا في منطقة القرن الأفريقي وفي حوض البحر الأحمر وفي الشرق الأوسط توجد نماذج أنظمة سياسية عديدة ظاهرة للعيان، أضحت عبارة عن بيادق في لعبة الشطرنج الأمريكية.